

المخاطر المالية ومحاسبة التغطية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦



الأستاذ/ محمد المعز

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

تدخل المنشآت في معاملات مختلفة بأشكال متعددة تُعرضها في كثير من الأحيان إلى مخاطر مالية وتشغيلية قد يكون لها نتائج غير متوقعة وفي بعض الأوقات غير مرغوب فيها.

وترتبط المخاطر المالية بنوعية الأدوات المالية التي تستخدمها المنشأة لأداء أعمالها. ويتم تقسيم المخاطر المالية عموماً إلى ثلاثة أنواع وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. ويتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة المدين على سداد كل أو جزء من المبالغ المستحقة عليه مما يسبب خسائر للمنشأة. أما مخاطر السيولة فتتمثل في ألا تتمكن المنشأة من الوفاء بالتزاماتها عندما يحل موعد سدادها للغير. أما مخاطر السوق فهي أن تتأثر نتائج أعمال المنشأة أو مركزها المالي بتغيرات الأسعار التي تحدث في السوق ويتم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات فرعية: مخاطر سعر

الفائدة ومخاطر سعر العملة ومخاطر الأسعار الأخرى مثل أسعار الأسهم والسندات والسلع الأولية مثل الذهب والبترو، إلخ.

بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة، قد تلجأ المنشآت للاقتراض من البنوك أو غيرها بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة وفقاً لما تمليه البنوك على المنشأة مما قد لا يتفق مع أهداف الإدارة المتعلقة بإدارة النواحي المالية. وقد تتغير أسعار الفائدة في المستقبل مما يؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة بما يختلف عن خطط الإدارة للموازنة النقدية. وقد يترتب أيضاً في حالة الاقتراض أو الاستثمار بأسعار فائدة ثابتة أن تتغير القيم العادلة للأدوات المالية بما قد يؤثر على ربحية المنشأة بشكل لا يتناسب مع الموازنة العامة المعتمدة للفترة.

وبالنسبة لمخاطر سعر الصرف، فتتأثر بها المنشآت التي تقوم بإجراء بعض معاملاتها بالعملة الأجنبية أو التي تحتفظ باستثمارات أو تقترض من الغير بعملة تختلف عن عملة القيد. وكما يمكن للمنشأة أن تربح من التغير في أسعار الصرف في بعض الأحيان، يمكن أن تخسر لنفس السبب في فترات أخرى.

أما بالنسبة لمخاطر الأسعار الأخرى، فقد تحتفظ المنشأة باستثمارات في أدوات مالية في شركات أخرى مثل الأسهم والسندات أو أن تتعامل المنشأة في السلع الأولية سواء في عملياتها الإنتاجية أو للمتاجرة فيها. وعندما تتغير أسعار تلك الأدوات أو السلع الأولية، قد يؤثر ذلك على نتائج أعمال المنشأة إيجاباً أو سلباً، حسب الأحوال.

عمليات التغطية

وتقوم المنشآت في بعض الأحيان في الدخول في معاملات معينة تساعد على الحد من أو تقليل آثار المخاطر المالية التي تتعرض لها. وتختلف معاملات تغطية المخاطر التي تدخل فيها المنشأة وفقاً لطبيعة الأدوات التي ينشأ عنها الخطر وطبيعة المخاطر التي ترغب المنشأة في تغطيتها.

وعادة ما تكون الأدوات التي تستخدمها المنشأة لتغطية المخاطر المالية المختلفة في هيئة مشتقات مالية. وتستخدم المنشآت نوع خاص من المحاسبة لهذه العمليات تسمى 'محاسبة التغطية'. وتعزل محاسبة التغطية أسلوب المحاسبة التقليدي للبند الذي يتم تغطيتها أو الأدوات المستخدمة في التغطية. ولكن لا يتعين على المنشأة التي تدخل في عمليات تغطية المخاطر المالية أن تطبق طريقة محاسبة التغطية.

أما إذا رغبت المنشأة في تطبيق محاسبة التغطية، فلا يمكنها ذلك إلا بتحقيق شروط معينة. وتتمثل تلك الشروط في: (١) تحديد وتوثيق علاقة التغطية بين أداة مؤهلة لأن تكون أداة تغطية لبند مؤهل أن يتم تغطيته وذلك عند بداية علاقة التغطية؛ و (٢) أن تكون التغطية فعالة بدرجة عالية عند بداية علاقة التغطية كما يكون من المتوقع أن تظل فعالة أثناء حياة تلك العلاقة.

ونلخص على الصفحات القادمة أهم المعلومات الواجب معرفتها عن محاسبة التغطية في ظل معايير المحاسبة المصرية.

باب المحاسبة

أنواع عمليات التغطية

من الناحية المحاسبية، يتم تقسيم عمليات التغطية إلى ثلاثة أنواع:

• تغطية القيمة العادلة: وهي تغطية تعرض المنشأة للتغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو ارتباط ملزم.

• تغطية التدفقات النقدية: وهي تغطية تعرض المنشأة للتغير في التدفقات

النقدية الناتجة من أصل أو التزام أو ارتباط ملزم أو معاملة مستقبلية من المتوقع حدوثه بدرجة عالية.

• تغطية صافي الاستثمار: وهي تغطية خطر سعر الصرف لصافي الاستثمار في عمليات أجنبية.

ويتم في حالة تغطية القيمة العادلة تعديل مبلغ البند الذي يتم التحوط له بالربح أو الخسارة الناجمة عن الخطر المغطى. ويتم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل بحيث تقابل الخسارة أو الربح الناتج من الأداة المستخدمة في التغطية.

أما بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية الفعالة، فيرحل الربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التغطية إلى بنود الدخل الشامل الأخرى أولاً. ويتحدد المبلغ الذي يتم ترحيله إلى بنود الدخل الشامل الأخرى على أساس مبلغ القيمة العادلة للبند المغطى أو القيمة العادلة لأداة التغطية، أيهما أقل. وفي الحالات التي تزيد فيها القيمة العادلة للبند المغطى عن القيمة العادلة لأداة التغطية، يتم الاعتراف بالفرق في قائمة الدخل بصفته الجزء غير الفعال من التغطية. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر المسجلة في بنود الدخل الشامل الأخرى إلى قائمة الدخل عندما تؤثر التدفقات النقدية للبند المغطى في قائمة الدخل. في الحالات التي يكون البند المغطى فيها أصل غير مالي مخطط اقتناؤه، يمكن للمنشأة أن تختار سياسة محاسبية بأن تعدل قيمة الأصل غير المالي عند الاعتراف به بمبلغ الربح أو الخسارة من أداة التغطية، أو أن تقوم بترحيل ربح أو خسارة أداة التغطية إلى قائمة الدخل عندما يؤثر البند المغطى في قائمة الدخل.

هذا ويتم معالجة تغطيات صافي الاستثمار بأسلوب مماثل للمحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية.

متطلبات محاسبة التغطية

تعد 'التغطية' من أحد أنشطة إدارة المخاطر. وتحديدًا، هي عملية استخدام أداة مالية، غالباً ما تكون مشتقة مالية، لتلافي أو الحد من الخطر المرتبط بالبند المغطى. وإذا لم يتم استخدام محاسبة التغطية، قد ينجم عن ذلك الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بأداة التغطية في فترة تختلف عن تلك التي يتم الاعتراف فيها بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالبند المغطى. وبالتالي يمكن القول ببساطة أن محاسبة التغطية تصحح هذا الوضع بأن تضمن الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المرتبطة بأداة التغطية في

نفس التوقيت الذي يتم فيه ذلك للبند المغطى. ويتحقق ذلك بأن يتم تعديل التوقيت الذي يتم فيه الاعتراف بالأرباح أو الخسائر إما لأداة التغطية أو للبند المغطى، بحيث يتم الاعتراف بكليهما في قائمة الدخل في نفس الفترة المحاسبية بحيث تنعكس العلاقة الاقتصادية بين أداة التغطية والبند المغطى على النحو الذي يتفق مع أهداف المنشأة من سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

ويحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس البنود التي يمكن تغطيتها وكذلك طبيعة الأدوات التي يمكن استخدامها في أنواع التغطية المختلفة والشروط التفصيلية الأخرى اللازم تحقيقها حتى يمكن للمنشأة أن تستخدم محاسبة التغطية.

البنود التي يمكن تغطيتها

البند المغطى هو أصل أو التزام أو ارتباط ملزم أو معاملة مستقبلية مخططة ذات احتمال حدوث عالي، أو صافي استثمار في عمليات أجنبية، يمكن أن تعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية بما يؤثر على الأرباح أو الخسائر للمنشأة. ويمكن أن يكون البند المغطى:

• أصل أو التزام أو ارتباط ملزم أو معاملة مستقبلية مخططة ذات احتمال حدوث عالي

• مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو المعاملات المستقبلية المخططة ذات احتمال حدوث عالي، تشترك في خصائص المخاطر

• جزء من خطر التدفقات النقدية لأصل مالي أو التزام مالي

• خطر العملة أو خطر الائتمان لاستثمار محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق (ولكن ليس خطر الفائدة)

• خطر العملة الأجنبية لصافي الاستثمار في عمليات أجنبية وفي استثناءات محدودة، يمكن لبعض المعاملات التي تتم بالمعاملات الأجنبية بين منشآت المجموعة الواحدة أن تمثل بنود يمكن تغطيتها.

أدوات التغطية

يمكن عموماً استخدام عقود المشتقات المالية التي تتم مع أطراف خارجية كأدوات تغطية. إلا أن عقود الخيار التي تصدرها المنشأة أو صافي هيكل عقود الخيار الصادرة لا تصلح لأن تكون أدوات تغطية. ويمكن استخدام أصل

قواعد محاسبة التغطية

لكي تتمكن المنشأة من استخدام محاسبة التغطية، يجب أن تستخدم أدوات مناسبة للخطر المغطى وأن تستخدم بنود قابلة للتغطية وأن تتأكد من توافر شروط تطبيق محاسبة التغطية التي تم تقديمها سابقاً.

تغطية القيمة العادلة

تغطيات القيمة العادلة هي تغطية التعرض لخطر التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت في القوائم المالية أو ارتباط ملزم لم يتم الاعتراف به في القوائم المالية، أو جزء من تلك البنود، بما قد يؤثر على قائمة الدخل. من أمثلة ذلك، عقود مبادلة سعر فائدة ثابت بسعر فائدة متغير. ويتم المحاسبة عن تغطيات القيمة العادلة كالتالي:

- يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة إذا كانت مشتقة مالية. ولا يجوز استخدام غير المشتقات في تغطية القيمة العادلة لخطر غير مخاطر العملات الأجنبية، وفي هذه الحالة، يتم إعادة قياس مكون العملة الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في قائمة الدخل.

- يتم تعديل قيمة البند المغطى بالأرباح أو الخسائر المرتبطة بالخطر المغطى، ويتم الاعتراف بها كذلك في قائمة الدخل. وينتج عن تلك المعالجة المحاسبية أن تتلاشى الأرباح والخسائر الناتجة عن الخطر المغطى مقابل تلك الناتجة عن أداة التغطية في حين يمثل أي فرق بينهما عدم الفاعلية في علاقة التغطية.

- إذا كانت أسلوب القياس المتبع أساساً للبند المغطى هو التكلفة المستهلكة، فيتم تعديله بالتغير في الخطر المغطى فقط، بمعنى أنه لا يتم تعديله بكامل القيمة العادلة للبند. فمثلاً، إذا كان البند المغطى قرض ذا معدل فائدة ثابت، سيظل قياسه بصفة أساسية بالتكلفة المستهلكة ولكن يتم تعديله فقط للخطر المغطى، مثل خطر سعر الفائدة الناشئ أثناء فترة التغطية.

- وإذا كان البند المغطى استثمار متاح للبيع، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة المرتبطة بالخطر المغطى في قائمة الدخل بدلاً من بنود الدخل الشامل الأخرى، مع بقاء الاعتراف بباقي أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخرى كالمعتاد.

تغطية التدفقات النقدية

تغطيات التدفقات النقدية هي تغطية التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر معين يرتبط بأصل أو التزام مثبت في القوائم المالية أو ارتباط ملزم لم يتم الاعتراف به في القوائم المالية، أو جزء من تلك البنود، بما قد يؤثر على قائمة الدخل. من أمثلة ذلك، عقود مبادلة

أو التزام مالي غير مشتق مع أطراف خارج المنشأة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عمليات أجنبية فقط.

ويمكن استخدام جزء نسبي من المشتقة المالية كأداة تغطية، مثل أن يتم استخدام ٤٠٪ من القيمة الاسمية للمشتقة. ولكن لا يجوز استخدام جزء زمني من عمر المشتقة كأداة تغطية.

شروط تطبيق محاسبة التغطية

حتى تتمتع المنشأة بتطبيق محاسبة التغطية، يجب أن تقوم الإدارة بشكل رسمي بتخصيص وتوثيق علاقة التغطية في بداية التغطية. ويشمل ذلك تحديد أداة التغطية والبند المغطى وطبيعة الخطر التي ترغب الإدارة في تغطيته، والطريقة التي سيتم بها قياس فاعلية التغطية، بالإضافة إلى أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر المالية للمنشأة للقيام بأعمال التغطية.

ويجب أن تقوم المنشأة بقياس فاعلية التغطية في بدايتها وأثناء فترة التغطية. ولكي تكون المنشأة مؤهلة لاستخدام محاسبة التغطية، يجب أن يكون من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة عالية عند بداية علاقة التغطية وأن يتم سنوياً على الأقل التأكد من أن التغطية كانت فعالة بدرجة عالية في الفترة أو الفترات السابقة وأنه لا زال من المتوقع أن تظل التغطية فعالة في المستقبل بدرجة عالية. هذا ومن المعلوم أن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) لا يتطلب أن تكون التغطية فعالة بالكامل حتى يمكن استخدام محاسبة التغطية. وإنما يتم اعتبار التغطية فعالة بدرجة عالية عندما:

- يكون من المتوقع عند بداية علاقة التغطية أن يكون للتغطية فاعلية عالية في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالخطر المغطى خلال فترة التغطية

- أن تتراوح النتائج الفعلية للتغطية بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪ من الخطر المغطى

وفي حالة كان البند المغطى يتمثل في معاملة مستقبلية مخططة، مثل مبيعات أو مشتريات مخططة بالعملة الأجنبية، فحتى يمكن للمنشأة استخدام محاسبة التغطية عنها، يجب أن يكون لهذه المعاملات احتمال عال لأن تتحقق وأن تكون المنشأة معرضة للربح أو الخسارة من هذه المعاملة.

سعر فائدة متغير بسعر فائدة ثابت. ويتم المحاسبة عن تغطيات التدفقات النقدية كالتالي:

باب المحاسبة

• لا يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المغطى خلال فترة التغطية

• يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة إذا كانت مشتقة مالية. ولا يجوز استخدام غير المشتقات في تغطية القيمة العادلة لخطر غير مخاطر العملات الأجنبية، وفي هذه الحالة، يتم إعادة قياس مكون العملة الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة وفقاً للفقرة التالية.

الأخرى. أما الجزء غير الفعال، فيتم ترحيله إلى قائمة الدخل مباشرة.

وتظل المبالغ التي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية مؤجلة إلى أن يتم التخلص من الاستثمار الأجنبي جزئياً أو كلياً. عندها يتم ترحيل هذه المبالغ إلى قائمة الدخل لتحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

التوقف عن محاسبة التغطية

يتم التوقف عن تطبيق محاسبة التغطية بدون تعديل القوائم المالية للفترة السابقة في الحالات التالية:

- عدم نجاح اختبار فاعلية التغطية
- بيع أو استحقاق أو تنفيذ أداة التغطية
- تسوية البند المغطى
- رغبة المنشأة في إنهاء علاقة التغطية
- إذا لم يعد احتمال تحقق المعاملة المستقبلية المخططة عالياً

عند تعديل قيمة أصل أو التزام غير مشتق بالتغيرات في القيمة العادلة بموجب علاقة تغطية، تصبح القيمة الدفترية المعدلة بمثابة التكلفة المستهلكة الجديدة في تاريخ نهاية التغطية. ويتم استهلاك أي تعديلات تمت بموجب التغطية وترحيلها إلى قائمة الدخل على مدار العمر المتبقي للأصل أو الالتزام حتى استحقاقه.

• عندما تكون التغطية فعالة، يتم الاعتراف أولاً بأرباح أو خسائر أداة التغطية في بنود الدخل الشامل الأخرى، مع مراعاة أن تظل دائماً المبالغ المتراكمة التي يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى في حدود المبلغ الأقل للتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لأداة التغطية والبند المغطى، وأن ترحل أي زيادة إلى قائمة الدخل بصفتها عدم فاعلية للتغطية.

• ويتم ترحيل المبالغ المتراكمة في بنود الدخل الشامل الأخرى إلى قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف بالتدفقات النقدية المغطاة في قائمة الدخل.

• إذا نتج عن التدفقات النقدية المغطاة الاعتراف بأصل أو التزام غير مالي في قائمة المركز المالي، يمكن للمنشأة أن تختار سياسة محاسبية لتعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام عند الاعتراف به أولاً بمبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن أداة التغطية والتي تم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى سابقاً. وإذا اختارت المنشأة هذه السياسة، يجب أن تطبقها بثبات على جميع عمليات تغطية التدفقات النقدية المشابهة.

تغطية صافي الاستثمار

عندما تقوم المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية بتغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية، تتمثل التغطية في تغطية حصتها في صافي أصول تلك العمليات الأجنبية. ويتضمن صافي الاستثمار لهذا الغرض البنود ذات الطبيعة النقدية التي يتم المحاسبة عنها على أنها جزء من صافي الاستثمار وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣). ويتم ترجمة صافي الأصول في العمليات الأجنبية إلى عملة القيد للمنشأة في القوائم المالية المجمعة لها أو تلك القوائم المالية التي يتم فيها قياس صافي الاستثمار الأجنبي بطريقة حقوق الملكية، وترحل أي فروق من ربح أو خسارة ناتجة من الترجمة إلى حقوق الملكية. ويتم المحاسبة عن أداة التغطية، سواء كانت مشتقة مالية أم لا، بأسلوب مماثل لتغطية التدفقات النقدية، وذلك بأن يرحل الجزء الذي يعد فعالاً من الربح أو الخسارة لأداة التغطية إلى حقوق الملكية من خلال بنود الدخل الشامل

عند انتهاء علاقة تغطية تدفقات نقدية، يتم الاحتفاظ بالمبالغ المتراكمة التي تم ترحيلها إلى حقوق الملكية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى أن يتم الاعتراف بالبند المغطى في قائمة الدخل، طالما كان من المتوقع أن يحدث ذلك. أما إذا كانت التغطية لمعاملة مستقبلية مخططة ذات احتمال تحقق عال وتم التوقف عن تطبيق محاسبة التغطية لأن المعاملة لم تعد عالية التحقق، يتم ترحيل أي مبالغ متراكمة في حقوق الملكية عن التغطية إلى قائمة الدخل فوراً.

وبالمثل، أي مبالغ متراكمة تم ترحيلها إلى حقوق الملكية عن تغطية صافي استثمار، عندما كانت التغطية فعالة، تظل ضمن حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد صافي الاستثمار المتعلق بتلك المبالغ.